

دراسة قياسية للعلاقة بين البطالة ومعدلات الفقر في الجزائر للفترة (1985-2016)

A standard study of the relationship between unemployment and poverty rates in Algeria (2016-1985)

بن جلول خالد^{1*}، بعلي حمزة²، فلفول عبد القادر³

¹ جامعة 8 ماي 1945 قالة (الجزائر) bendjelloul.khaled@univ-guelma.dz

² جامعة 8 ماي 1945 قالة (الجزائر) baali.hamza@univ-guelma.dz

³ جامعة 8 ماي 1945 قالة (الجزائر) falfoul.abdkader@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2019/05/31، تاريخ المراجعة: 2019/06/05، تاريخ القبول: 2019/06/23

ملخص : هدفت الدراسة الى اختبار العلاقة بين معدلات البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1985 – 2016، ولتحقي هذا الهدف تم الاعتماد على البيانات السنوية لكل من متغيري البطالة والفقر في الجزائر، وبالاعتماد على منهجية التكامل المشترك وتقدي العلاقة في الاجل الطويل وكذلك دراسة العلاقة السببية بين المتغيرين توصلت الدراسة الى النتائج التالية: ان هناك علاقة طردية وتأثير موجب تمارسه معدلات البطالة على معدلات الفقر خلال المدى الطويل وهذا ما يتوافق نتائج اختبار السببية، حيث أظهرت نتائج الدراسة السببية عن وجود علاقة سببية عكسية في الاتجاهين بين معدلات الفقر والبطالة الكلمات المفتاح : البطالة، الفقر، التكامل المشترك، السببية

تصنيف JEL: I32 ؛ E24 ؛ C58

Abstract: The study aimed to test the relationship between the rates of unemployment and poverty in Algeria during the period 1985 - 2016, To achieve this goal, the annual data for both unemployment and poverty variables in Algeria, Based on the methodology of joint integration and estimation of the relationship in the long term as well as the study of the causal relationship between the two variables, the study reached the following results: That there is a positive relationship and positive impact exercised by unemployment rates on poverty rates over the long term and this is consistent with the results of the test of causation, Where the results of the causal study showed an opposite causal relationship between the rates of poverty and unemployment

Key words: unemployment, poverty , Co-Integration, Granger causality

Jel Classification Codes : I32 ؛ E24؛ C58

I- تمهيد :

تعتبر ظاهرتي كل من البطالة والفقر من المظاهر السلبية التي تعاني من اقتصاديات الدول سواء كانت متقدمة أو نامية ولكن بدرجات متفاوتة، حيث تهدف معظم السياسات الاقتصادية التي تنتهجها حكومات الدول إلى تحقيق هدف مكافحة الفقر والبطالة بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ولعل هذا الاهتمام المتزايد من قبل الدول بالتقليل من نسبة هاذين الظاهرتين يعود لأثارها السلبية الخطيرة على المجتمع والافراد، بالإضافة إلى الآثار السلبية على اقتصاديات الدول وخاصة فيما يتعلق بانخفاض الانتاجية وانتشار الآفات وقلة الامن.

غير أنه من الأهمية قبل تحديد سياسات واجراءات خاصة بالتقليل من الفقر والبطالة أن تعمل الحكومات على دراسة وتحديد شكل العلاقة بين الظاهرتين وطبيعة التأثير الذي تمارسه كل ظاهرة على الأخرى، إذ أنه وحسب ماتشير إليه الدراسات والأدبيات الاقتصادية فإن هناك تأثير متبادل بين كل من الفقر والبطالة غير أن قوة التأثير وفعاليته تختلف من ظاهرة إلى أخرى هذا بالإضافة إلى شكل التأثير، غير انه مهما اختلف فقد تتفق النظريات الاقتصادية في التأثير السلبى للظاهرتين على بعض فارتفاع معدلات الفقر يؤدي حتما إلى زيادة معدلات البطالة بسبب انخفاض انتاجية العمال الذي يعود إلى الضعف والوهن البدني والصحي، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة وماينجر عنه من انخفاض معدلات الدخل سيعمل مباشرة على الضغط على معدلات الفقر لارتفاع وبشكل كبير جدا.

⊖ الاشكالية:

تعاني الجزائر ومنذ الاستقلال من مشكل البطالة والفقر في المجتمع، ولقد حاولت جاهدة في كل مخططاتها وبرامجها التنموية في تخصيص جزء لتقليل من هذه المظاهر، والحد من انتشارها من خلال تحسين الوضع المعيشي للأفراد وتوفير مناصب الشغل باختلاف أصنافها وأشكالها. ومن هنا حاولنا خلال هذه الدراسة تحديد الاجابة الدقيقة على الاشكالية التالي:

هل توجد العلاقة بين الفقر والبطالة في الجزائر في المدى الطويل وما هو اتجاهها؟

⊖ فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية تنص على أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد تنطلق من البطالة باتجاه الفقر وتستمر هذه العلاقة في الأجل الطويل.

⊖ **أهمية الدراسة:** تنبع أهمية الدراسة من الجهود المتبعة من طرف الدولة في تحقيق هدف مكافحة البطالة والفقر في ظل محدودية هذه الجهود وقصورها عن تحقيق أهدافها.

⊖ **هدف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى إبراز العلاقة بين توفير منصب عمل والتقليل من البطالة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وهذا من أجل لفت النظر إلى كيفية إعداد السياسات الهادفة إلى تحقيق هدف مكافحة الفقر والبطالة.

⊖ تقسيمات الدراسة:

للإمام بجوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور متسلسلة تسلسلا منطقيًا ومترابطة تتقدمها مقدمة وينتهي بخلاصة واستنتاجات ما عن المحاور فقد كانت كمايلي:

المحور الأول: العلاقة النظرية بين البطالة والفقر.

المحور الثاني: واقع البطالة والفقر في الجزائر.

المحور الثالث: الدراسة القياسية معدلات البطالة بالفقر في الجزائر.

I-1 العلاقة النظرية بين البطالة والفقر

I-1-1. مفاهيم حول ظاهرة البطالة:

يشير مصطلح البطالة عند الاقتصاديين إلى فائض عرض العمل عن الطلب وهذا عند مستوى أجر معين يسمى بالأجر المقبول وهو عبارة عن معدل أجور يكون عنده الأشخاص موافقين على العمل¹.

كما تعرف البطالة حسب منظمة العمل الدولية بأنها الافراد الذين تتراوح اعمارهم ما بين 15 و59 سنة الراغبين في العمل وفق الاجر السائد ويبحثون عنه ولا يجدونه².

ومن خلال هذا التعريف جد انه لكي يحتسب أي فرد ضمن فئة العاطلين حسب منظمة العمل الدولية لابد من توفر فيه مجموعة من الشروط وهي أن يكون:

- ينتمي إلى الفئة العمرية المحددة.
- مستعد وقادر على العمل في حالة وجوده.
- يبحث عنه من خلال القيام بالإجراءات اللازمة لذلك من التسجيل في مكاتب التشغيل الاطلاع على الجرائد والمجالات..... الخ.

أما بالنسبة لحالة الجزائر فتعرف البطالة وهذا حسب ما يعتمده الديون الوطني للإحصائيات بصفته المخول له بإعداد الاحصائيات حولها؛ كل شخص يتراوح سنه ما بين 15 و64 سنة ولايملك عملا اثناء اجراء التحقيق الاحصائي ويكون في حالة بحث عن عمل³.

وللبطالة عدة أنواع وتصنيفات تختلف حسب سبب البطالة ومصدرها ومن أهم هذه الأنواع نجد مايلي⁴:

- أ. البطالة الاجبارية (السافرة): وتعني وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عنه بشكل جاد عند الأجر السائد ولا يجدونه.
- ب. البطالة المقنعة (المستترة) : وهي حالة وجود عدد كبير من العاملين والذين يمكن الاستغناء عنهم دون أن يؤثر ذلك في مستوى الخدمة المقدمة أو في الانتاجية الكلية للمؤسسة وستنشر هذا النوع من البطالة بصورة خاصة في مؤسسات القطاع العام.
- ج. البطالة الهيكلية: وتحدث هذا النوع من البطالة نتيجة حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد مما يؤدي إلى عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة وخبرات ومؤهلات الباحثين عن العمل.
- د. البطالة الاحتكاكية: وهو الأفراد القادرين عن العمل ويبحثون عنه لأول مرة أو يبحثون عن منصب عمل من منصبهم السابق في الوقت التي توجد فيه هذه المناصب التي تناسبهم الا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفته بها وبمكان تواجدها.
- هـ. غير أن هذا النوع من البطالة أصبح محدود وأن وجد فهو لفترة قصيرة وهذا بسبب تطور وسائل الاتصال والمواصلات وانتشار تكنولوجيا الاتصال الحديثة.

و. البطالة الموسمية: وهي تشير إلى الأفراد الذين تتوفر لديهم مناصب عمل في مواسم معينة دون أخرى بالإضافة إلى الذين يعملون ساعات عمل أقل من الساعات العمل المعتادة.

وتعمل معظم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية على تحديد معدل البطالة بصفة دورية ومنظمة كان تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وذلك لما له من أهمية باعتباره أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تساعد في اتخاذ القرارات ورسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها ومن جهة أخرى فانه لايمكن محاربة البطالة والقضاء عليها دون تحديد معدلها وطبيعتها وأماكن تواجدها.

وعادة ما يقاس معدل البطالة كنسبة مئوية من عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العمالة في المجتمع (الفئة النشطة) عند فترة

زمنية معينة وفق الصيغة التالية⁵:

معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل / الفئة النشطة) * 100*

ويقصد بالفئة النشطة الأفراد في سن العمل والقادرين عليه والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون. ولقد لاقت هذه الطريقة وهذه الصيغة المعتمدة العديد من الانتقادات نظرا لبسيتها الشديدة وعدم دقتها الا أنها بقيت الصيغة المعتمدة عند جميع الدول وكذا المنظمة العمل الدولية.

I-1-2- مفاهيم حول الفقر

يعرف الفقر بأنه حالة الحرمان المادي التي تتمثل في مستوى المعيشة والحاجات الأساسية بوصفها معايير أساسية لتعريف هوية الفقر، فضلا عن الجانب النفسي المرتبط بالبعد الإنساني للفقر والانزعال والاعترا ب الناجمة عن التهميش والتمييز الاجتماعي والسياسي، وكذلك الاتكالية وضعف القدرة على اتخاذ القرارات ومواجهة الصدمات الداخلية والخارجية وعدم الشعور بالأمان⁽⁶⁾. كما يعرف الفقر في الاقتصاد الإسلامي بأنه هو حالة عدم توفر مستوى الكفاية من المعيشة للأفراد، ومنه فإن الفقير هو الشخص الذي لم يحصل على الحد اللائق من المعيشة؛ الحد الذي يكفيه ويوفر له الحياة الكريمة اللائقة به كإنسان، والتي تختلف حسب كل مجتمع وحسب الزمان والمكان، وحد الكفاية هو الحد الذي يغطي كل أوجه الحرمان التي يمكن أن يعاني منها الفقير⁽⁷⁾. وهنا نجد الاختلاف بين الفقر في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي؛ حيث يركز الاقتصاد الوضعي على حد الكفاف وهو توفير الحد الأدنى للمعيشة وهم بذلك يهتمون بالقضاء على أوجه الحرمان من فقر الدخل وذلك بتوفير الدخل الذي يوفر الملابس والمأكل والمسكن والقضاء على الفقر البشري بتوفير الخدمات الصحية والتخلص من الأمية والأمراض ووفيات الأطفال، أما الاقتصاد الإسلامي فيضيف على ذلك القضاء على أشكال الحرمان الأخرى والمتمثلة في تزويج الفقير للقضاء على الحرمان من الأشباع الجنسي لديه وقضاء الدين وتوفير الخادم والمساعدة للأشخاص ذوي الإعاقات لكي يعيشوا حياة طبيعية إلى غير ذلك من الجوانب الأخرى التي تحول الفقير إلى غني وتبعد عنه كل أوجه الاحتياج والعوز.

وللفقر عدة أنواع حسب مجموعة من التصنيفات ولعل أهمها وأكثرها تداولاً التي تصنف حسب طريقة القياس وهي:

أ. **الفقر المطلق**: يشير الفقر المطلق إلى الحالة التي لا يمكن للفرد الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية⁽⁸⁾.

ب. **الفقر النسبي**: يكون الفرد فقيراً نسبياً إذا لم يستطع الحصول على جملة من السلع والتي تعتبر عادية عند البعض الآخر، حيث يتم في هذه الحالة المقارنة بين فئات المجتمع من حيث مستويات المعيشة⁽⁹⁾.

ج. **الفقر المدقع**: وهو تلك الحالة التي لا يستطيع الإنسان من خلال التصرف بدخله الوصول إلى إشباع الحاجات الغذائية الضرورية والمقدرة بـ 2200 حريرة في اليوم، وتختلف هذه الكمية باختلاف العمر والجنس وطبيعة النشاط والنمط الاستهلاكي المتبع⁽¹⁰⁾.

هذا بالإضافة إلى الأنواع الأخرى مثل: فقر البشري، فقر الصدمة، فقر الموسمي، فقر الدائم، فقر الريفي، فقر الحضري، فقر البيئي، فقر التكوين، فقر التمكين، فقر الاجتماعي، فقر الاخلاقي... الخ.

ويعتمد في قياس الفقر على طريقة خط الفقر والذي يعرف على أنه الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعد الفرد فقيراً إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويعرف الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر؛ فالأفراد أو الأسر التي يكون انفاقها أو دخلها تحت خط الفقر تصنف على أنها فقيرة⁽¹¹⁾. وله عدة أنواع وهي: خط الفقر المطلق، خط الفقر النسبي، خط الفقر المدقع وخط الفقر الاجتهادي (الذاتي)⁽¹²⁾

I-1-3- العلاقة بين البطالة ومعدلات الفقر:

لقد أكدت معظم الدراسات عن وجود علاقة وطيدة بين الفقر والبطالة حيث أشار الكثير من الاقتصاديين إلى أن إزالة البطالة سوف تؤدي إلى إزالة الفقر وهذا راجع إلى أن البطالة بكل أنواعها تؤدي إلى انخفاض الدخل أو انعدامه مما يؤدي إلى زيادة حدة الفقر، وهناك مدرستان حددتا شكل العلاقة بين الفقر والبطالة وذلك من خلال وحدتها التحليلية المتمثلة في المجتمع عبر أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والفرد على اختلاف خصائصه الاقتصادية والاجتماعية وتمثل هتان المدرستان في¹³:

● **المدرسة المادية (النظرية الكلاسيكية):** حيث ينطلق الماركسيون في وصفهم وتحليلهم لظاهرتي الفقر والبطالة من قواعد المنطق الجدلي الذي مكثهم من تحديد أسلوب الإنتاج الاجتماعي الذي ظهر بعدة أنواع عبر التطور التاريخي منها (العبودية، الاقطاعي، الرأسمالي..). شكلت بيئة مناسبة للحرمان الإنساني، وأن أسلوب الإنتاج الرأسمالي القائم على الملكية الخاصة من أكثر هذه الأساليب توليدا للحرمان الإنساني لأنه لا يُمكنُ العمال من تلبية احتياجاتهم الأساسية وغير الأساسية بسبب قلة دخولهم وتعرضهم لخطر التعطل عن أعمالهم، وللخروج من هذا المأزق وجد الماركسيون الحل في أسلوب الإنتاج الاشتراكي القائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج.

ويرى كارل ماركس من ناحية أخرى ان العمل يشبه السلع إلى حد كبير حيث أن كل سلعة لها قيمتين واحدة استعمالية والاخرى تبادلية وتتحدد قيمة السلعة بقيمة العمل اللازم لإنتاجها وكذلك يتحدد الاجر الطبيعي بكمية العمل اللازمة لإنتاج مستلزمات العيش الضرورية وهو الذي يسمح للأفراد بتوفير احتياجاتهم الضرورية، حيث أن ارتفاع عدد البطالين والعاطلين عن العمل سيؤدي إلى عدم ارتفاع معدل الاجر وبقائها في حدها الأدنى وهو الحد الذي يمكن من البقاء والحفاظ على الحياة (خط الفقر) إلا أن هذا الأمر سيعمل على زيادة الطلب على العمل وذلك من خلال زيادة الاستثمارات وبالتالي تنخفض البطالة وتنخفض معها معدلات الفقر¹⁴.

أما أدام سميث فيرى أن العلاقة بين الفقر والبطالة تتجلى في نظرية الجر والذي يتحدد عنده حسب التفاعل بين الطلب والعرض على العمل في السوق فكلما زاد الطلب على العمل وبقى العرض ثابتا فإن معدل الأجور يتجه نحو الازدياد والعكس صحيح، إذ تعمل زيادة الأجور والتي ستفوق حد الكفاف إلى تحسين مستوى المعيشة وزيادة عدد السكان من خلال انخفاض معدل الوفيات أو زيادة المواليد مما يؤدي إلى زيادة عرض العمل مع بقاء الطلب ثابت سيعمل على انخفاض الأجور وتدني مستوى المعيشة ، إلا أنه يمكن أن يحدث العكس وخاصة في حالة أدت زيادة عدد السكان إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة الانتاج وبالتالي زيادة الطلب على العمال، غير أن هذا حدوثه محدود جدا وذلك لرغبة الكبيرة لدى ملاك رأس المال على تحقيق الأرباح حيث يعمل على الضغط على العمال على زيادة الانتاج دون زيادات جديدة في عدد العمال¹⁵، وفي هذا السياق فيرى روبنسون ان زيادة السكان بشكل مستمر ستعمل على زيادة معدل التراكم وبالتالي سيضلل الربح ثابتا على المدى الطويل كما أن مستوى الاجر الحقيقي سوف يميل للترايد مع الارتفاع الذي سيطرأ على انتاجية العمل¹⁶.

● **المدرسة المثالية:** ترجع هذه المدرسة مشكلة الفقر والبطالة إلى الفرد نفسه والذي عليه أن يسعى للعمل ويوجد التوازن بين غاياته والوسائل المشروعة في مجتمعه حفاظا على نفسه من التهلكة؛ حيث أن الفرد بإمكانه تجنب البطالة وبالتالي الفقر وذلك من خلال قيامه بتكييف ذاته مع متطلبات النسق الاقتصادي لمجتمعه الذي يفرض عليه الأعمال المطلوبة لحفره على الإعداد لها من خلال التعلم والتدريب والتأهيل، وإن لم يتمكن من ذلك فإن عليه المحاولة مرارا وتكرارا حتى يأخذ مكانه في صفوف الفاعلين اقتصاديا.

ولهذا فإن معالجة مشكل الفقر ينصب بالدرجة الأولى على علاج الأسباب الهيكلية للبطالة الأمر الذي يتطلب معالجة مشكل نقص فرص العمل أمام القوى الناشئة وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية غير المتجددة وذلك من خلال التنوع الاقتصادي الذي يعتمد على القطاعات كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة والتشجيع على إعادة النظر في استراتيجية التدريب والتعليم وما يتوافق مع سوق العمل وتحسين نوعية الموارد البشرية¹⁷.

غير أن هناك تقارير للبنك الدولي حول تقييم الفقر تؤكد أن مشكلة الفقر ليست دائما مشكلة بطالة وإنما في أغلب الأحيان هي مشكلة انخفاض الأجور بالدرجة الأولى، حيث أنه يمكن الفصل بسهولة بين البطالة وانخفاض الأجور، حيث يؤكد البنك الدولي أن 6% فقط من مجموع الفقراء في الأردن هم عاطلين عن العمل ويصل إلى استنتاج بأن تدني الأجور هو السبب الرئيسي للفقر وليس البطالة¹⁸.

I-1-4- واقع البطالة والفقر في الجزائر:

أولا: تطور معدلات البطالة في الجزائر:

• الفترة الأولى: 1999-1985: من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1999-1985 عرفت ارتفاعا كبيرا حيث تزايدت بما يقارب 20% منذ بداية الفترة إلى نهايتها فبعد أن سجلت نسبة تقدر بـ 9.7% سنة 1985 ارتفعت إلى الضعف تقريبا في السنة الموالية 1986 أين بلغت نسبتها 18% ومنذ هذا الارتفاع الكبير لم تعرف تراجعاً أبداً إلى نهاية التسعينات أين بلغت أعلى نسبة لها بقيمة 29.30% سنة 1999.

• إن هذا الارتفاع المتزايد الذي عرفته معدلات البطالة يرجع في الأصل إلى الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري من جراء انهيار أسعار المحروقات بداية من سنة 1986 مما أدى إلى عجز المؤسسات الاقتصادية والحد من قدرتها على إيجاد وتوفير مناصب شغل جديدة ومن جهة أخرى فقد أدت النتائج السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف الصندوق النقد الدولي التي اتبعتها الجزائر خلال فترة التسعينات حيث عملت على خصوصية المؤسسات الأمر الذي نجم عنه غلق وتصفية أكثر من 1000 مؤسسة عمومية وتسريح ما يزيد عن 500 ألف عامل¹⁹.

الجدول رقم (01): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1999-1985

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
معدل البطالة (%)	9,70	18,00	21,40	15,20	22,00	25,00	25,00	27,00
السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	
معدل البطالة (%)	23,15	24,36	28,10	27,99	28,00	28,00	29,30	

المصدر: احصائيات ديوان الاحصائيات الجزائرية نقلا عن موقع www.ons.dz.

• الفترة الثانية: 2000-2016: عرفت معدلات البطالة خلال هذه الفترة تراجعا محسوسا فبعد أن بلغت نسبتها 27.30% سنة 2001 منخفضة بدرجةتين عن سنة 2000 عرفت انخفاض تدريجي خلال طول الفترة حيث سجلت نسبة 10% لأول مرة سنة 2010 لتستمر في الانخفاض وبنسب متناقصة في السنوات الموالية حيث سجلت معدل برقم واحد سنة 2013 أين بلغت نسبة البطالة 9.8% غير أنها عرفت بعد انعكاس في اتجاه التطور لتبدأ النسب المسجلة تعرف ارتفاعا ولكن بقيم متدنية.

إن هذا التراجع في معدلات البطالة كان نتيجة حتمية لسياسة التوسع في الانفاق التي اتبعتها الجزائر ابتداء من سنة 2001 من خلال مخططات التنمية حيث عملت على استحداث حوالي 720 منصب عمل منها 400 منصب دائم

إن هذا الانخفاض معدلات البطالة يعتبر شكلي أكثر منه حقيقي وهذا بسبب اعتماد سياسة التوظيف على القطاع العام دون مشاركة حقيقية للقطاع الخاص مما يخلق نوع من البطالة المقنعة، بالإضافة إلى سياسة التوظيف عن طريق عقود مقابل التشغيل وعقود الإدماج والأيادي البيضاء ومناصب الشبكة الاجتماعية التي تتميز بانخفاض الأجور بالإضافة إلى أنها عقود مؤقتة.

غير أن ما نلاحظه من معاودة ارتفاع معدلات البطالة وهذا ابتداء من سنة 2014 يوحي ببداية مرحلة جديدة لمستويات البطالة التي يمكن أن تسجل معدلات خطيرة ومتجاوزة الحدود المقبولة وهذا في ظل التزام الجزائر باتباع سياسات التقشف الانكماشية وما ينجم عنها من تقليص النفقات العمومية والتقليل من الاستثمار العمومي.

الجدول رقم (02): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة (%)	29,50	27,30	25,70	23,70	17,70	15,30	12,30	13,80	11,30
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
معدل البطالة (%)	10,20	10,00	10,00	11,00	9,80	10,60	11,20	11,94	

المصدر: احصائيات ديوان الاحصائيات الجزائرية نقلا عن موقع www.ons.dz.

ثانيا: تطور معدلات الفقر:

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (03) نلاحظ تراجع ملحوظ في مستويات الفقر على المدى الطويل حيث قدرت نسبته سنة 1985 بـ 19.7% من مجموع السكان، لتتخفف قليلا خلال نهايات الثمانينات حيث سجلت سنة 1988 ما نسبته 15% هذه النسبة التي ارتفعت خلال التسعينات أين سجلت قيمة 23.6% سنة 2012 وتسجل اعلى نسبة لها خلال هذه الفترة وذلك سنة 1992 حيث بلغت نسبة الفقر 30.10% لتعاود الانخفاض التدريجي بعد ذلك حيث قدرت سنة 2013 بـ 9.8% نفس النسبة عرفتها سنة 2014 إلا أنها عاودت الارتفاع ولكن بنسب ضئيلة عند نهاية الفترة وسجلت نسبة بـ 10.20% سنة 2015..

والتفسير الذي يمكن إعطاؤه لهذه التغيرات هو تغير الأوضاع المالية والاقتصادية بالإضافة إلى الأزمات التي عرفتها الجزائر، فالارتفاع في معدلات الفقر خلال فترة التسعينات يعود إلى الأزمة التي سببتها انخفاض أسعار البترول مصدر الدخل الوحيد للجزائر سنة 1986 وماتج عنه من اتباع سياسات إعادة الهيكلة، الأمر الذي أدى إلى تسريح عدد من العمال بسبب خصوصية المؤسسات بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة المعيشة بسبب رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية للسكان، فحين أن التراجع الذي عرفته معدلات الفقر يعود إلى التحسن في المؤشرات الاقتصادية للجزائر نتيجة معاودة ارتفاع أسعار البترول، بالإضافة إلى جملة من البرامج الاقتصادية التي اتخذتها الجزائر والتي كان لها الأثر الإيجابي على مستوى المعيشة للأفراد.

للإشارة فإن هناك خبراء وباحثون جزائريون يؤكدون أن نسبة الفقر في الجزائر لا تقل عن 40%، وحثتهم في ذلك أن هناك بعض الدراسات والأبحاث التي تكشف أن 45% من الأجراء يعيشون تحت خط الفقر الأدنى بالجزائر، فيما توصلت دراسات أخرى إلى التأكيد أن نصف المجتمع الجزائري فقير باعتبار أن ملف الخصوصية وغلق أكثر من 40 ألف مؤسسة ترتب عنه حوالي 500 ألف عامل انضمت عائلاتهم إلى دائرة الفقر²⁰.

الجدول رقم (03): تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1985-2016

السنوات	1985	1988	1990	1992	1995	1998	2000
معدل الفقر (%)	19,70	15,00	23,60	30,10	25,23	24,67	22,98
السنوات	2004	2008	2010	2013	2014	2015	2016
معدل الفقر (%)	18,15	17,16	12,30	9,80	9,80	10,20	10,80

المصدر: بيانات البنك الدولي <http://data.albankaldawli.org/indicator>

أما بالنسبة لتطور مؤشر فجوة (عمق) الفقر (P0) فتشير الإحصائيات المقدرة حسب معامل الميزانية الغذائية لسنة 2005 أن معدل فجوة الفقر يساوي 22.5%، مما يعني أن هناك انحراف في نفقات الفقراء عن مستوى خط الفقر بنسبة 22.5%، أما باستخدام خط الفقر الغذائي فنلاحظ أن فجوة الفقر عرفت اتساعا خلال الفترة 1988-1995 حيث سجلت على التوالي قيمة 0.4% و 0.7% لتتخفف بعد ذلك أين بلغت قيمتها حوالي 0.5% سنة 2000، أما بحساب خط الفقر العام فإن فجوة الفقر عرفت ارتفاعا متتاليا بنسب متزايدة،

نفس الامر فيما يخص تطور مؤشر شدة الفقر والتي دلت نتائج الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحليل للسكان والتنمية لسنة 2005 أن قيمة مؤشر شدة الفقر تساوي 9.3% ، الأمر الذي يوضح حجم التفاوت الكبير بين مداخيل الأسر في الجزائر، ولكن الأمر الحسن أن هذه النسبة كانت شبه متقاربة بين الريف والحضر، أما باستخدام خط الفقر الغذائي فإن قيمة هذا المؤشر عرفت ارتفاعا خاصة خلال الفترة 1988-1995 حيث سجلت على التوالي 0.1%، 0.2% غير أن هذه النسبة انخفضت بعد ذلك لتسجل سنة 2000 قيمة 0.13%.

أما إذا أخذنا خط الفقر العام بعين الاعتبار فإن قيمة مؤشر شدة الفقر كانت تعرف ارتفاعات متتالية ولكن بنسب متناقصة وذلك طول الفترة 1988-2000؛ حيث سجلت القيم التالية على الترتيب 03%، 0.7%، 0.76%²¹.

II - الطريقة والأدوات :

II-1- دراسة استقرارية المتغيرات : إن أول خطوة في إجراء الاختبارات القياسية هو التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية وخلوها من الجذر الأحادي؛ حيث أن عدم استقرارية يؤدي إلى مشكل الانحدار الزائف، واختبار استقرارية كل من سلسلة البطالة (Chom) وسلسلة الفقر (Pov) تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور والنتائج موضحة في الجدول رقم (04).

حيث يتضح لنا حسب اختبار كل من ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP) عدم استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى نظرا لأن قيمة الاحتمال (P) أكبر من مستوى المعنوية 0.05، غير أن السلاسل الزمنية تصبح مستقرة عند الفرق الأول وهو ما يؤكد لنا بأن السلاسل الزمنية مستقرة ومتكاملة من الدرجة I(1)، وهو ما يؤكد كذلك فرضية احتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

جدول رقم (04): نتائج اختبار استقرارية باستخدام كل من اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP)

القرار	عند الفرق الأول			عند المستوى			المتغيرات	نوع الاختبار
	P	T	درجة التأخير	P	T	درجة التأخير		
مستقرة عند الفرق الأول	0.00	-5.86	0	0.114	-3.14	0	البطالة (Chom)	ADF
مستقرة عند الفرق الأول	0.00	-5.31	2	0.688	-1.78	0	الفقر (Pov)	
مستقرة عند الفرق الأول	0.00	-5.86	3	0.11	-3.15	2	البطالة (Chom)	PP
مستقرة عند الفرق الأول	0.00	-4.49	1	0.80	1.51	3	الفقر (Pov)	

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews.8

II-2- اختبار علاقة التكامل المشترك: يمكن لأي مجموعة من السلاسل متكاملة من نفس الدرجة أن ينشأ بينها علاقة تكامل مشترك (علاقة مستقرة في المدى الطويل)، ونظرا للوصول إلى نتيجة بأن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى يجعل من إمكانية توفر علاقة تكامل مشترك أمر ممكن.

إن دراسة علاقة التكامل مشترك باستخدام منهجية جوهانسن Johansen تشترط تحديد درجة التأخير المثلي ومن أجل تحديد العدد الأمثل لفترات التأخير أستخدم اختبار Var Lag Order Selectir Griterio والذي يعتمد على مجموعة من المعايير. حيث تبين أن كل المعايير اختارت درجة التأخير القصوى هي الدرجة (1) أي سنة.

ولتحديد وجود علاقة التكامل المشترك تم استخدام اختبار الأثر الذي يعمل على تحديد رتبة المصفوفة (r)، وانطلاقا من الجدول رقم (05) يمكن اتخاذ القرارات التالية:

❖ رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات النموذج عند مستوى معنوية 5% حيث أن القيمة الإحصائية للأثر أكبر من القيمة الحرجة: $(TR(0)=18.64 > T_{tab.0.05}=15.49)$ ، وكذلك وُجد أن الاحتمال والذي يساوي 0.039 أقل من مستوى المعنوية 0.05.

❖ قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك واحدة ($r=1$) وذلك عند مستوى معنوية 5% نظرا لأن: $(TR(1)=1.65 < T_{tab.0.05}=3.34)$ ، وكذلك وُجد أن الاحتمال والذي يساوي 0.14 أكبر من مستوى المعنوية 0.05. ومنه يمكن القول بوجود علاقة تكامل مشترك واحدة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة هذه العلاقة التي تترجم في علاقة التكامل المتزامن والتي تدل على أن المتغيرات لا تبتعد عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها. الجدول رقم (05): نتائج اختبار الاثر لعلاقة التكامل المشترك حسب جوهانسن

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None*	0.233909	18.64496	15.49471	0.0399
At most 1	0.021477	1.651322	3.841466	0.1420

Trace test indicates 1 cointegration equ(s) at the 0.05 level

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.8

II -3- تقدير علاقة التكامل المشترك طويلة المدى: إن التأكيد من وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات يقودنا إلى تقدير

هذه العلاقة على المدى البعيد، حيث سنقوم خلال هذه الخطوة بتقدير النموذج الرياضي التالي:

$$Pov = f(Chom) \Rightarrow Pov = b_0 + b_1 chom + e_i$$

وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews.8 تم الحصول على النتائج التالية:

$Pov = 0.06 + 0.67 Chom$	
(3.67)	(8.35)
[0,00]	[0,00]
$R^2=0.79$	$n=32$
$(F=69.76 \Rightarrow P_F=0.00)$	$DW=1.94$
[.] تمثل قيمة الاحتمال	(,) تمثل إحصائية ستودنت

ولتأكد من صلاحية النموذج سنقوم بإجراء الاختبارات التالية:

أولاً: اختبارات الدرجة الأولى:

أ- **التقييم الاقتصادي:** من خلال النتائج الموضحة أعلاه يمكن القول بأن النموذج المتحصل عليه يوافق النظرية الاقتصادية وهذا من ناحية إشارة المعلمات؛ حيث تدل الإشارة الموجبة لمعلمة متغيرة البطالة عن العلاقة الطردية بين معدلات البطالة والفقر وهذا ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، بالإضافة إلى الإشارة الموجبة للحد الثابت والتي تعطي معدل الفقر في حالة كون معدل البطالة معدوم في الدولة وهو كذلك يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

ب- التقييم الاحصائي:

اختبار ستودنت: من خلال النتائج المبينة أعلاه يتضح ان النموذج مقبول احصائيا وفق اختبار ستودنت وهذا ما دلت عليه قيمة الاحتمال المرافق لكل معلمة والذي كان أقل من مستوى المعنوية 0.05.

معامل التحديد: بلغت قيمة معامل التحديد 0.79 وتعتبر قيمة مقبولة جدا وتدل على القدرة العالية لمعدلات البطالة في تفسير تغيرات معدلات الفقر أي أن معدلات البطالة تفسر مانسبة 79% من التغيرات التي تحدث في معدلات الفقر.

اختبار فيشر: والذي يقيس المعنوية الكلية للنموذج حيث تدل قيمة الاحتمال والتي كانت أقل من مستوى المعنوية 0.05؛ حيث قدرت ب 0.00 أن النموذج له معنوية كليا.

ج. التقييم القياسي: باستخدام اختبار دارين واتسن يتضح لنا خلو النموذج من مشكل الارتباط الذاتي وذلك لكون أن قيمة احصائية دارين واتسن والتي قدرت ب 1.94 وقعت في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي؛ حيث كانت محصورة بين القيمتين (4-dL , du) والتي تأخذ المجال (1.502 - 2.626).

وبناء على الاختبارات الثلاثة السابقة يمكن اعتبار النموذج المتحصل عليه مقبول وذو معنوية، غير أن هذه الاختبارات غير كافية للاعتماد على النموذج في تحليل العلاقة الواقعية بين المتغيرات وهو ما يستوجب اجراء اختبارات من الدرجة الثانية.

ثانيا: اختبارات الدرجة الثانية:

الجدول رقم (06): نتائج الاختبارات الدرجة الثانية للنموذج المقدر

المعايير	ADF	Ljung-Box	LM- Test	Jaque-Bera	ARCH	White
قيمة الاحصائية	-4.093	11.80	2.16	3.79	1.44	0.099
الاحتمال	0.01	0.75	0.32	0.14	0.23	0.9

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews.8

أ- اختبار استقرارية بواقي النموذج: من خلال نتائج اختبار ديكي فولر المطور نلاحظ أن البواقي مستقرة وذلك لكون الاحتمال المرافق لإحصائية ديكي فولر يساوي 0.01 وهو أقل من مستوى المعنوية، ومن خلال ملاحظة قيمة إحصائية Q-STAT والتي تمثل إحصائية Ljung-Box عند التأخير 16 نجد ان الاحتمال المرافق لها يساوي 0.78 وهو أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ومنه فإننا نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على ان سلسلة البواقي مستقرة وبالتالي فإن بواقي النموذج تمثل تشويش ابيض (Bruit Blanc).

ب- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: من خلال نتائج الموضحة في الجدول رقم (06) واعتماد على اختبار Jaque-Bera نستنتج ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لكون الاحتمال المرافق لإحصائية Jaque-Bera والذي يساوي 0.14 أكبر من مستوى المعنوية 0.05.

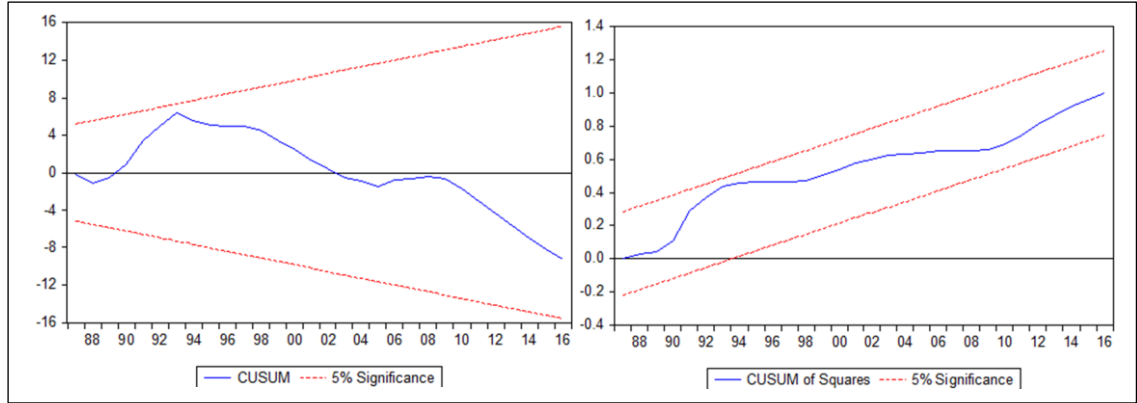
ج- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

باستخدام اختبار Breusch-Godfrey نجد ان قيمة احصائية الاختبار والتي تمثل احصائية LM- Test تساوي (2.16) والاحتمال المرافق لها يساوي 0.32 وهو أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

د- اختبار ثبات التباين الاخطاء: لتأكد من خلو النموذج من مشكل عدم ثبات التباين تم اجراء اختبارين هما اختبار (ARCH) واختبار (White) وقد دلت نتائج كلا الاختبارين على عدم وجود مشكل ثبات التباين الاخطاء حيث تم قبول الفرضية الصفرية وذلك لكون الاحتمال المقابل لإحصائية كل من الاختبارين أكبر من مستوى المعنوية 0.05.

هد. اختبار استقرارية النموذج: لتأكد من استقرارية النموذج سنستخدم اختبار *Brown et al* حيث يحتوي هذه الاختبار على اختبارين هما اختبار المجموع التراكمي للبقايا المعادة (cusum) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البقايا المعادة (cusumsq). ومن نتائج الاختبارين الموضحة في الشكل رقم (01) نلاحظ ان المنحنى البياني للاختبارين يقع داخل الحدود الحرجة (مجال الثقة) عند مستوى معنوية 0.05 ومنه فإن النموذج المقدر يتصف بالاستقرارية.

الشكل رقم(01): اختبار *Brown et al* لإستقرارية النموذج



المصدر: مخرجات برنامج Eviews.8

II -4- دراسة العلاقة السببية:

تقوم دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات على اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على غياب العلاقة السببية وذلك حسب مفهوم غرانجر؛ حيث يتم رفض هذه الفرضية في حالة كون الاحتمال المقابل للاختبار أقل من مستوى المعنوية 0.05، ويوضح الجدول رقم (07) نتائج اختبار غرانجر للعلاقة السببية بين متغيرة الفقر والبطالة حيث وبمقارنة الاحتمال المقابل لكل اختبار مع مستوى المعنوية نجد أنه أقل من 0.05 ومنه يمكن القول بوجود علاقة سببية عكسية أي في الاتجاهين بين معدلات الفقر والبطالة في الجزائر، وهذا ما يمكن تفسيره بأن هناك احتمال قدره 0.95 لكون معدلات البطالة تساهم مساهمة معنوية في تفسير تغيرات معدلات الفقر نفس الأمر بالنسبة لتفسير معدلات الفقر تغيرات معدلات البطالة.

الجدول رقم (07): نتائج اختبار العلاقة السببية حسب مفهوم غرانجر

Sample: 1985 2016			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CHOM does not Granger Cause POV	31	32.4430	0.0293
POV does not Granger Cause CHOM		29.0929	0.0316

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.8

I- النتائج ومناقشتها :

ومن خلال ماسبق من نتائج الاختبارات السالفة يمكن الحكم على صلاحية النموذج ومعنويته اقتصاديا واحصائيا وقياسيا، حيث دلت النتائج ان هناك علاقة طردية وتأثير موجب تمارسه معدلات البطالة على معدلات الفقر خلال المدى الطويل وهذا ما يتوافق نتائج اختبار السببية، حيث يمكن تفسير قيمة معلمة معدلات البطالة والتي قدرت بـ 0.67 ان كل تغير في معدلات البطالة بوحدة واحدة سيقابله تغير في معدلات الفقر بـ 0.67 وحدة في نفس الاتجاه، ومن جهة اخرى تشير هذه القيمة إلى التأثير الكبير الذي تمارسه البطالة على معدلات

الفقر في الجزائر حيث يمكن اعتبار ان البطالة في الجزائر من أكثر واهم مسببات الفقر وبالتالي فيعتبر هدف توفير مناصب عمل والتقليل من حجم البطالة من الاهداف السابقة لمحاولات تخفيف معدلات الفقر.

كما يمكن الخروج من هذه القيمة بنتيجة ان مستوى الاجور الممنوحة للعمال تلعب دورا كبيرا في التأثير على مستوى معيشتهم وقدرتهم على تحقيق وتوفير احتياجاتهم الغذائية وغير الغذائية، هذا في ظل ماتقوم به السياسة الحماية الاجتماعية التي تتبعها الجزائر من خلال دعم المواد الغذائية الاساسية ودعم الطاقة وتقديم المنح والمساعدات والتعويضات،

أما عن قيمة الحد الثابت والتي قدرت ب 0.06 فهي تشير إلى معدل الفقر في حالة كانت معدلات البطالة معدومة، وهي النسبة التي قد تتسبب نتيجة عوامل واسباب اخرى منها ضعف الاجور خاصة في حالة كانت اقل من خط الفقر والتي تجعل من الفرد غير عاطل ولكنه من ضمن فئات الفقراء، بالإضافة إلى التضخم ومايسببه من فقدان القيمة الحقيقية لنقود بالتالي انخفاض القدرة الشرائية للأجور العمال.

إن ظهور العلاقة السببية بين معدلات البطالة ومعدلات الفقر يدل على مدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه البطالة على الوضع المعيشي للأفراد إذ أن البطالة تعني انعدام مصدر الدخل أو قلته، ووجود هذه العلاقة يدل على مدى اعتماد الأفراد في الجزائر على مداخيلهم من العمل في تلبية احتياجاتهم في ظل مساهمة محدودة القطاع الخاص في توفير مناصب العمل واستقطاب القطاع الخاص للنصيب الأكبر من العمالة.

ويمكن تفسير العلاقة السببية في الاتجاه المعاكس والتي تنطلق من معدلات الفقر بتجاه معدلات البطالة بأن تغير معدلات الفقر تسبق تغير معدلات البطالة هذا يدل على التأثير الذي يمارسه آثار الفقر من تدني المستوى المعيشي والمستوى الصحي والامية على مدى قدرة الحصول على مناصب عمل التي حتى وإن وجدت ستكون بأجور ضعيفة.

IV- الخلاصة:

تعتبر كل من مشكلة الفقر والبطالة من أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصادي الجزائري هذا وإن كانت المعدلات تشير إلى استقرار وضعية كلا الظاهرتين غير أنهما مرتبطتان وبشكل كبير بالحالة الاقتصادية للجزائر، فكلا الظاهرتين عرفتا انفجار كبير وتزايد في معدلاتهما خلال فترة التسعينات أين عصفت بالاقتصاد الجزائري أزمة اقتصادية نتيجة انهيار أسعار المحروقات ودخول الاقتصاد الجزائري في أزمة تدني المداخيل وزيادة اعباء المديونية، حيث لم تقل معدلات البطالة خلال هذه الفترة عن 25% وبلغت أعلى نسبة لها 30% في نهاية هذه الفترة نفس الامر بالنسبة للمعدلات الفقر والتي تجاوزت 30% بقليل خلال هذه الفترة، إلا أنها عرفنا بعد ذلك تحسنا في معدلتها وهذا مباشرة بعد تحسن أسعار المحروقات وزيادة مداخيل الجباية البترولية، غير أن السياسة التي تعتمدها الجزائر في تحسين مؤشرات البطالة والفقر تعاني الكثير من النقائص فالبطالة ورغم انخفاض معدلاتها فهو انخفاض شكلي فقط نتيجة التوسع في منح مناصب العمل المؤقتة وتوظيف اليد العاملة منخفضة الأجر نفس الامر بالنسبة للمعدلات الفقر والتي تشير العديد من الدراسات إلى أن المعدل الحقيقي للفقر في الجزائر لا يقل عن 40% وليس 10% التي تحددها الجهات الرسمية.

هناك ارتباط وتأثير لمعدلات البطالة على الفقر في الجزائر حيث أظهرت نتائج الدراسة السببية عن وجود علاقة سببية عكسية في الاتجاهين بين معدلات الفقر والبطالة؛ حيث أن انتشار البطالة يؤدي إلى انخفاض المداخيل ومصادر الانفاق بالنسبة للأفراد وحتى الأسر وبالتالي يقل استهلاكها عن مستوى خط الفقر فتصنف ضمن فئة الفقراء، وكذلك من جهة أخرى فإن الافراد الفقراء ونتيجة لما يعانونه من تدي المستوى المعيشي الذي يتسبب لهم في تدني الوضع الصحي وانتشار الامراض وضعف المستوى التعليمي قد ينجر عنه صعوبة كبيرة في إيجاد منصب عمل وإن وجد فقد يكون بأجور زهيدة وقد تكون أقل من خط الفقر.

بالإضافة إلى أنه في مرحلة الازمات التي قد تمر بها المؤسسات مما يجبرها على التقليل من عدد العمال فإن الامر سوف يقع على عاتق العمال من ذوي المهارة المتدنية والذين أغلبهم من الفقراء، الامر الذي قد ينجر عنه ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات الفقر معا، هذه العلاقة التي قد توجد حتى على المدى الطويل حيث اثبتت الدراسة وجود علاقة تكامل مشترك بين الظاهرتين أي انهما تسلكا سلوكا متشابها ولا تبتعد عن بعضها البعض في المدى الطويل، هذا الامر الذي يفسر من منظور الاعتماد الكبير للجزائريين على الدخول المتحصل عليها من العمل في تلبية حاجاتهم هذا العمل الذي يتحمل توفير الجزء الاكبر من القطاع العام في ظل محدودية وقصور القطاع الخاص عن استقطاب اعداد كبيرة من العمل.

ومن كل هذا يمكننا القول بأن فرضية الدراسة خاطئة في جزئها الأول المتعلقة باتجاه العلاقة السببية وصحيحة في جزئها الثانية المتعلقة بالعلاقة طويلة الاجل.

وكتوصية عامة فإن ظاهرتي الفقر والبطالة ظاهرتين متلازمتين ولهذا فإن التفكير في التقليل من إحدهما سيؤدي حتما إلى التقليل من الأخرى، غير أنه من الأجدر دائما الانطلاق من معالجة مشكل البطالة من خلال توفير مناصب العمل والتي تكون بأجور مدروسة توفر الاحتياجات الاساسية للأفراد وتراعي مستوى خط الفقر وكذلك مستوى التضخم الذي يعمل على تأكل القدرة الشرائية للأفراد من خلال تخفيض القيمة الحقيقية للنقود، ومن ثم فإن النجاح في تخفيف أعداد العاطلين على العمل سيعمل على تحسين الوضع المعيشي للأفراد ورفع من قدراتهم البدنية والذهنية الامر الذي يمنحهم فرصة أكبر للحصول على مناصب عمل وبأجور مقبولة.

- الإحالات والمراجع :

- ¹ بلقاسم بلعباس، تحليل البطالة، مجلة حرس، التنمية المعهد العربي للتخطيط، الكويت، السنة الخامسة، العدد 58، 2006، ص2.
- ² عماد الدين المصباح، العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية، الملتقى الدولي حول ازمة البطالة في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 17-18 مارس 2008، ص3.
- ³ دحماني محمد ادريوش، اشكالية البطالة في الجزائر - محاولة للتحليل -، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2013، ص33
- ⁴ سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش، أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر -2001/2014، الملتقى الدولي حول تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي ما بين 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس1، سطيف، الجزائر، 11/12 مارس 2013، ص3-4.
- ⁵ عقون سليم، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص4-6.
- ⁶ سالم توفيق النحفي، أحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة 1، 2008، ص39.
- ⁷ بيلي إبراهيم أحمد العليمي، هذا هو الفقر أبعاده وأسبابه ومآسيه -نظرة اقتصادية إسلامية، الجزء 1، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، الطبعة 1، 2003، ص19.
- ⁸ *Smahi ahmed, micro finance et pauvreté - quantification de la relation sue la population de Tlemcen-, thèse de doctorat en sciences économique, faculté de SEG , université de Tlemcen, 2010, p29*
- ⁹ *Wight. H, perkins, steven radelet et david .L, Lindau en economie de développement , deboeck, 3^{eme} Edition, Bruxelles, 2008, p255.*
- ¹⁰ مختار عريس، عبد القادر بابا، محددات وأسباب الفقر في الجزائر، مجلة استراتيجية التنمية، العدد7، 2014، ص276.
- ¹¹ احمد عزوز، الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة في تقليل من الفقر، ملتقى الدولي حول الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 23/24 فيفري 2011، ص5.
- ¹² حسين يحي وآخرون، قياس الفقر وتوزيع الدخل في الأردن - دراسة مقطعية-، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 24، 2001، ص9.
- ¹³ فوزي رطوط، مستوى الارتباط بين معدلات الفقر والبطالة في الأردن خلال الفترة من عام 1987 إلى 2002 وعلاقته بالتخطيط لبرامج مشاريع توليد الدخل، الملتقى الدولي السابع حول المشروعات الصغيرة أداة فعالية لمواجهة الفقر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، اردن، الأردن، 29/31 جويلية 2007، ص 283-482.
- ¹⁴ *Himanshu, Growth Employment And Poverty Reduction Post Reform Indian Experience, Asia Research Centre Working, London, Paper 23, 2008, p4.*
- ¹⁵ *Nagla El-Ehwany, Heba El-Laihy, Poverty Employment And Policy- Moking In Egypt, Towards Decent Working North Africa, N° 1, International Labour Organization (ILO), P7.*
- ¹⁶ *Peter Berck, Et Outer, Poverty And Employment In Timber- Dependent Counties, Resources For The Future, Washington, Paper 52, 2000, P5.*

- ¹⁷ حسين غازي حسين غازي، أزمة البطالة والمشكلة السكانية، المؤتمر السابع حول إدارة أزمة البطالة وتشغيل الخريجين، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 5/4 ديسمبر 2004، ص130.
- ¹⁸ صابر بلول، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 1، 2009، ص257.
- ¹⁹ الطاهر جليط، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1984-2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 06، 2016، ص208.
- ²⁰ حاج قويدر قورين، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثرها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية- البطالة والتضخم- الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية- جامعة الشلف- العدد12- ص19.
- ²¹ اعمر محمد بوزيد، نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر- حالة خميس مليانة- أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة تلمسان، 2014، ص 240.